

بوتين: لا ننوي التورط في مواجهة تفرض علينا

اتفاق على توريد الغاز الروسي إلى أوكرانيا وكيف تقترح قطعه عن مناطق جنوب الشرق



دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى تحديث القوات المسلحة الروسية، مشدداً في الوقت نفسه على أن روسيا لا تنوي التورط في مواجهة تفرض عليها. وقال بوتين في كلمة القاها في اجتماع مع كبار ضباط الجيش الروسي في الكرملين أمس إن «عالم القرن الحادي والعشرين لم يصبح أكثر أمناً أو استقراراً، والأخطار السابقة لا تزال موجودة، وفي عدد من المناطق تفاقمت الأمور. ويتبقى بؤرة توتر خطيرة على حدودنا، في جنوب شرقي أوكرانيا». وأكد أن استراتيجية بلاده العسكرية تحمل طابعاً دفاعياً، مضيفاً أن مهمتها الرئيسية تتمثل في ضمان سيادة البلاد والسلام وأمن المواطنين، مؤكداً أن موسكو لا تنوي التورط في «المواجهة التي تفرض علينا»، وأنها منفتحة للحوار باحترام وعلى أساس متساو بشأن قضايا الأجندة الإقليمية والدولية كافة.

في المفوضية الأوروبية وأوكرانيا قولهم إنه تم توفير مبالغ لسداد قيمة الإمدادات الجارية، مضيفاً أن «المفوضية الأوروبية متفقة تماماً مع موقف روسيا». وأكد الوزير أن الطرف الروسي لم يغير موقفه الأساسي، وهو لا يزال يتمسك بمطلب تسديد جزء من الديون الأوكرانية للغاز المستهلك في فترتي تشرين الثاني والثاني 2014 - كانون الأول عام 2013 ونيسان - أيار 2014. وتبلغ قيمة هذه الديون 3.1 مليار دولار، يجب على أوكرانيا دفع 1.450 مليار منها في الأيام القليلة قبل استئناف توريد الغاز المتوقع في تشرين الثاني، بحسب الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، ويجب على كييف تسديد الجزء المتبقي من هذه الديون قبل نهاية العام.

على صعيد متصل ناقش الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي جرى التوصل إليها خلال المحادثات الثلاثية بين روسيا وأوكرانيا والمفوضية الأوروبية في بروكسل، وأكد الطرفان ضرورة التوصل إلى تسوية تضمن توريدات الغاز إلى أوكرانيا خلال فصل الشتاء، وتضمن في الوقت نفسه أمن الطاقة الأوروبي. ومن ناحية ثانية، اقترح رئيس الوزراء الأوكراني أرسيني ياتسنيوك الجمعة، النظر في جدوى إمداد الغاز إلى مناطق الصراع غير الخاضعة لسيطرة كييف في جنوب شرقي البلاد. وقال ياتسنيوك خلال اجتماع خلية الأزمة الخاصة بشؤون الطاقة: «اقترح طرح هذه المسألة خلال اجتماع الأمن القومي والدفاع الأوكراني»، لافتاً إلى أهمية الموضوع كون السلطات المركزية في كييف لن تتمكن من جبي ثمن الغاز من

إمدادات الغاز الروسي إلى أوكرانيا حتى أواخر شهر آذار المقبل. وأعلن الكسندر نوفاك في مؤتمر صحفي ببروكسل أن روسيا ستخفض لأوكرانيا سعر الغاز بمقدار 100 دولار لآلاف متر مكعب حتى آذار 2015، وفي وقت سابق أكد نوفاك أنه جرى تسويق توريد أربعة مليارات متر مكعب من الغاز خلال شهرين، وأوكرانيا مستعدة لسداد قيمتها، كذلك أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لمنع صادرات الدفء، وهو ما يجب تسجيله في أحد البروتوكولات. ونقل وزير الطاقة الروسي عن ممثلين

الأوكراني بيوتر بوروشينكو على كتلتها في البرلمان مساندة أرسيني ياتسنيوك لمنصب رئيس الوزراء مقابل اتفاق متكامل على الائتلاف الحكومي. وقال أمس خلال لقاء عقده مع نواب في كتلتها: «تلقيت مقترحات كثيرة بترشيح فلاديمير غرويسمان لمنصب رئيس الوزراء، لكن من أجل وحدة البلاد، أرجو مساندة أرسيني ياتسنيوك». وشدد الرئيس الأوكراني على «ضرورة الإعداد التفضيلي للاتفاق الائتلافي مع إقرار زمني محدد لتنفيذ الأحكام التي سيتضمنها»، مؤكداً أن كتلته فازت

وقال المتحدث: «شددت ميركل وهولاند على أنه سيكون هناك اقتراع (معتزف به) فقط إذا أُجري وفق القانون الأوكراني» مضيفاً أن الاقتراع سيكون انتهاكاً لاتفاق ميمنسك ويعقد أكثر الجهود الرامية لإيجاد حل للزمة في شرق أوكرانيا. وأضاف أن «الحكومة الألمانية لن تعترف بهذه الانتخابات غير المشروعة»، معتبراً أن القادة الأوروبيين متفقون بشأن هذا الموضوع وأكدوا ذلك في قمة عقدت في باريس في أيار. وقال المتحدث إن القادة الأربعة رحبوا مع ذلك بالاتفاق الأخير بين روسيا وأوكرانيا بشأن إمدادات الغاز الروسي، مشيراً إلى أن الجميع اتفقوا على ضرورة أن يضع الطرفان نهاية للعنف في شرق أوكرانيا وأن يعززوا وقف إطلاق النار الهش. وفي شأن متصل، اقترح الرئيس

«عملية اسطنبول» تتبنى «إعلان بكين» حول إعادة إعمار أفغانستان

التطرف في المنطقة بخروج القوات الأجنبية من أفغانستان، إذ أن غالبية القضايا والمشكلات القائمة في المنطقة ناتجة عن التدخلات الصارخة لبعض الدول». وأوضح ظريف: «أن أفغانستان هي الآن بحاجة إلى السلام والاستقرار أكثر من أي شيء آخر وأن هذا الأمر يمكن تحقيقه فقط في ظل تضافر الجهود من قبل جميع دول المنطقة»، كما هنا الشعب الأفغاني بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، متمنياً لها النجاح في أداء مهماتها. وعقد المؤتمر الدولي الرابع لـ «عملية اسطنبول» حول أفغانستان بمشاركة مندوبين عن 46 دولة آسيوية ومنظمات دولية والسلام فيها. وأطلقت «عملية اسطنبول» بناء على نتائج المؤتمر الدولي حول أفغانستان الذي عقد في اسطنبول عام 2011 على مستوى وزراء خارجية دول «قلب آسيا». ويتلخص جوهر هذه العملية في بلورة الأفكار الهادفة إلى جر أفغانستان في حياة المنطقة كشريك متساو مسؤول.



قائد الجيش البوركيني يتولى صلاحيات الرئيس

المحلية بعد أيام من الاحتجاجات الحاشدة. وفي السياق، رحبت فرنسا باستقالة كومباوري، وأصدر مكتب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بياناً قال فيه: «فرنسا تؤكد دعمها للدستور وبالتالي دعمها لانتخابات ديمقراطية مبكرة». من جهة أخرى، قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إنه طلب من السفير الفرنسي في بوركينا فاسو محاولة تهدئة الوضع في البلد الواقع بغرب أفريقيا بعد حل البرلمان وإعلان حكومة انتقالية إثر احتجاجات حاشدة. وقال للحشاقين: «طلبتنا من سفيرنا أن يسهّل الحل لتهدئة الوضع» مضيفاً أن قرار تشكيل حكومة جديدة لا يرجع لفرنسا.

إسبانيا تسعى إلى عرقلة نسخة جديدة لاستفتاء كتالونيا على الاستقلال

قال سورايا ساينث دي سانتاماريا نائب رئيس الوزراء الإسباني أمس إن بلاده ستسعى في المحاكم إلى عرقلة نسخة مخففة من استفتاء على الاستقلال تعزم كتالونيا إجراءه في التاسع من شهر تشرين الثاني بالطريقة نفسها التي أوقفت بها استفتاء آخر غير ملزم. وزادت التوترات بين الحكومة المركزية في إسبانيا وكتالونيا عندما عرقلت مدريد جميع محاولات المنطقة الواقعة في شمالها الشرقي لإجراء استفتاء بشأن مستقبلها، وتؤكد مدريد أن مثل هذا الاستفتاء ينتهك الدستور، لأنه سيسمح لنسبة من الإسبان بالتصويت على مسألة تؤثر في البلاد بالكامل. وقال ساينث دي سانتاماريا في مؤتمر صحفي أسبوعي إن الحكومة المركزية ستسعى إلى عرقلة النسخة المخففة من الاستفتاء والتي صيغت بحيث تكون في صورة «استشارة المواطنين»، وذلك لحماية حقوق موظفي الدولة في كتالونيا بحيث لا يرغمون على انتهاك القانون. ويزعم رئيس منطقة كتالونيا إجراء الاستفتاء في التاسع من تشرين الثاني بدلاً من استفتاء غير ملزم أعلنت المحكمة الدستورية أنه غير قانوني. وأيد أكبر مستشار في أتلنت يوم الخميس قرار رفض الاستفتاء الجديد الذي يسجري على أنه «استشارة» لآراء المواطنين قائلاً إنه غير قانوني مثله مثل الخطة الأصلية. وقال ساينث دي سانتاماريا إن الحكومة ستطلب الآن من المحكمة الدستورية إصدار حكم بشأن مدى قانونية التصويت.

واشنطن: المحادثات النووية الإيرانية بلغت مرحلة حاسمة

أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جنيفر سباكي أن المحادثات النووية بين إيران والدول الست بلغت مرحلة حاسمة، معربة عن اعتقادها بإمكان التوصل إلى نتيجة خاصة خلال المدة المحددة في 24 من تشرين الثاني. واعتبر وزير الخارجية الأميركي جون كيري في وقت سابق أن الأسابيع المقبلة ستظهر ما إذا كانت إيران تستخدم «قرارات حاسمة» للتوصل إلى اتفاق نهائي حول برنامجها النووي. ومع اقتراب تاريخ 24 تشرين الثاني، موعد انتهاء مهلة التوصل إلى اتفاق مقابل رفع العقوبات عن طهران، أكد كيري أن القوى الكبرى ستكون حذرة جداً، موضحاً أن «كل الأمور ستستند إلى نضاج الخبراء»، مضيفاً أنه يفضل «عدم التوصل إلى اتفاق أبداً على التوصل إلى اتفاق سيء».

الكونغرس الأميركي يعود بعد الانتخابات إلى مناقشة الحرب ضد «داعش»

يعود المشروع الأميركيون إلى واشنطن بعد انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الثلاثاء المقبل لاستئناف مناقشة بداؤها الشهر الماضي بعد بعض التمتع بشأن الضربات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة في العراق وسورية ضد تنظيم «داعش» الإرهابي. ومع تصعيد التحالف الذي تقوده واشنطن غاراته الجوية على الإرهابيين من دون أن تلوح بآفاق في الألق لتكسارهم، يبدو الكونغرس متقلاً أكثر إجراء مناقشة موسعة للعمليات الآن منه قبل إجراء الانتخابات. ويقول محللون إن أي مناقشة للمسألة تلجج الأعضاء على اتخاذ موقف معين سينطوي على أخطار سياسية، فعلى رغم قلق الأميركيين للقضاء على التنظيم الإرهابي على مساحات كبيرة من العراق وسورية وديد اثنين من الصحافيين الأميركيين منذ شهر آب، إنهم يخشون أيضاً من أي تورط جديد في



15 ألف مسلح من 80 بلداً يقاتلون في سورية والعراق

تقاعس المانحين واستخفاف أطراف النزاع فاقما أزمة سورية الإنسانية

أكد تقرير أممي أن حوالي 15 ألف شخص من 80 بلداً توجهوا إلى سورية والعراق للانضمام إلى تنظيم «داعش» الإرهابي وغيرها من الجماعات الإرهابية التي قتلت هناك. وقال التقرير الصادر عن مجلس الأمن الدولي أن مزيداً من دول العالم يواجه مشكلة تدفق المسلحين، مشيراً إلى وجود مسلحين من أصول نرويجية وتشيلية ومالديفية يقاتلون في صفوف الجماعات الإرهابية في سورية والعراق. ويؤكد التقرير أن انخفاض نشاط ظهور تنظيمات أكثر قدرة ونشاط مثل «داعش»، مضيفاً أن العدد القياسي من الدول يمكن أن يواجه مشكلة عودة مواطنيه بعد مشاركتهم في القتال في الشرق الأوسط. ويشير التقرير إلى أن «داعش» يسيطر على مناطق شاسعة في سورية والعراق يقطنها حوالي 5 أو 6 ملايين شخص، وذلك بفضل إيراداته من قبل النطاق الحكومية، (بوميا) وكذلك حصوله على ما يقارب 45 مليون كفدية مقابل الإفراج عن



العاجلة لدى الأمم المتحدة خلال تقريرها الشهري أمام مجلس الأمن إن «المعاينة الإنسانية في سورية تزداد سوءاً، وأعداد القتلى والجرحى تزداد». وفي وقت سابق، أعلن كومباوري أن منصب رئيس الدولة أصبح شاغراً، متمنياً أن تجرى في البلاد «انتخابات حرة وشفافة خلال 90 يوماً مقبلاً». وكان آلاف المحتجين تظاهروا عند ميدان الأمة الرئيسي وأمام مقر الجيش في العاصمة بوركينا فاسو وأغادوغو، للمطالبة بتخني الرئيس كومباوري بعد يوم من قرار أصدره الجيش لحل البرلمان وإعلان تشكيل حكومة انتقالية. وقبل يوم من ذلك، أكد الرئيس كومباوري في بيان متلفز أنه مستعد لأن يناقش مع المعارضة تشكيل زاد الوضع سوءاً.